KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

دور السياسة التجارية في تحفيز النمو الاقتصادي

ا.م.د. عباس عصفور لفتة
الباحث علي حمزة زغير
كلية الادارة والاقتصاد /جامعة الكوفة

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.176(B).19631

المستخلص: -

ان المحتوى الأساس للبحث هو معرفة طبيعة العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي في العراق، والى أي مدى تمارس هذه السياسة دورها في تحفيز النمو الاقتصادي في البلد، وكذلك تحليل وقياس العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠) باستعمال نموذج (ARDL) وبعد ذلك تم طرح بعض الحلول المقترحة لتحفيز النمو الاقتصادي في العراق وبموجب نتائج واستنتاجات البحث، كانت هناك علاقة توازنيه طويلة الاجل بين السياسة التجارية، وبين النمو الاقتصادي في العراق وضمن اطار هذه العلاقة تم التوصل الى ان هذه السياسة ترتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع في الاجل القصير وانها ليست فعالة في الاجل الطويل بسبب ريعية الاقتصاد العراقي والاعتماد شبة الكامل على الإيرادات النفطية.

الكلمات المفتاحية : السياسة التجارية ، النمو الاقتصادي ، العراق ، للمدة من (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

The role of trade policy in stimulating economic growth

Assistant Professor. Dr. Abbas Asfour Lafta

Researcher Ali Hamza Zaghir

College of Administration and Economics / University of Kufa

Abstract: -

The basic content of the research is knowing the nature of the relationship between trade policy and economic growth in Iraq, and to what extent this policy plays its role in stimulating economic growth in the country, as well as analyzing and measuring the relationship between it and economic growth for the period (2003-2020) using the (ARDL) model. That was put forward some proposed solutions to stimulate economic growth in Iraq and according to the results and conclusions of the research, there was a long-term equilibrium relationship between trade policy, and economic growth in Iraq and within the framework of this relationship it was concluded that this policy is associated with a positive relationship with the dependent variable in the short term And it is not effective in the long term because of the rentierism of the Iraqi economy and its almost complete dependence on oil revenues.

Keywords: Trade policy, economic growth, Iraq, for the period (2003-2020)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.

مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المقدمة: -

شغل موضوع السياسات الاقتصادية الكلية ومنها السياسة التجارية متخذي القرارات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك للاعتقاد السائد بان الاهتمام بهذا الموضوع من شانه ان يحسن من اوضاع الرفاه الاقتصادي وتوزيع الدخل وبناء على ذلك فقد ساهمت النظرية الاقتصادية بالجانب (المعياري) في حين ساهمت التجارب التطبيقية في الجانب التطبيقي او الفعلي للسياسة التجارية وفي ضل تقييم نتائج هذه السياسة خاصة في حاله البلدان النامية على وجه الخصوص، قبل او خلال مراحل التنمية.

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على المفاهيم النظرية للسياسة التجارية وتأثير هذه السياسة على النمو الاقتصادي في العراق، وكذلك تحليل وقياس مسارها ودورها في معالجة الاختلالات الهيكلية في التجارة الخارجية في العراق وإرساء أسس اتبادل التجاري في البلد.

أهمية البحث: -

يهدف البحث الى بيان اهم تطورات السياسة التجارية في الاقتصاد العراقي وتأثيرها على النمو الاقتصادي في البلد، ويتم ذلك من خلال دراسة وتحليل وقياس مسار هذه السياسة وتسليط الضوء على اهم العقبات التي تواجه عملها، ووضع الحلول المناسبة لتذليل هذه العقبات، للوصول في البلد الى الرفاه والاستقرار الاقتصادي.

مشكلة البحث: -

يطرح البحث المشكلة التالية

أ) السؤال الرئيسي: ما دور السياسة التجارية في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق؟

ب) الاسئلة الفرعية:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

١ ـ ما العلاقة بين هذه السياسة في النمو الاقتصادي في العراق؟

٢ـ ما هي الحلول الممكنة لاتباع سياسة تجارية ناجعة لتحفيز النمو الاقتصادي في العراق؟

اهداف البحث: -

يهدف البحث الى بيان أثر السياسة التجارية في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

فرضية البحث: -

ينطلق البحث من فرضيه مفادها:

ان السياسة التجارية في العراق لم تنجح بما يكفي لتحفيز النمو الاقتصادي خلال مدة البحث (٢٠٠٣-٢٠٢٠) لذا فأن هذه السياسة بحاجة الى إعادة هيكلة بالشكل الذي يضمن تحقيق النمو الاقتصادي في البلد.

المحور الاول: الإطار النظري للسياسة التجارية والنمو الاقتصادي في العراق.

أولا: مفهوم وخصائص السياسة التجارية:

١ـ مفهوم السياسة التجارية

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الاقتصادية في أي دولة من الدول سواء كانت متطورة أو نامية وعلى الرغم من اختلاف النظم السياسية والاقتصادية والقانونية لهذه الدول، كونها السبيل الوحيد للخروج من العزلة الدولية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وانها الحل المناسب للدول المنتجة للسلع والخدمات لغرض التصدير، وتبادل المنتجات التي لا تستطيع الدول الأخرى إنتاجها بسبب نقص المواد الخام أو أنها عالية الكلفة، لذلك أصبحت التجارة الدولية تقوم على مبادئ التخصص والتقسيم للعمل مما يعني أن الدولة، مثل الفرد، لا تستطيع إنتاج جميع السلع والخدمات التي تحتاجها. فكل دولة تتخصص بإنتاج السلعة التي تؤهلها

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة ـ جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها ثم استبدالها بمنتجات من دول أخرى لا يمكن أو يمكن إنتاجها داخل حدودها ولكن بتكلفة عالية، لذلك ينشأ أثر التجارة من خلال الواردات. [١](سعيد، ٢٠١٧،ص٩٥)

ووفقا لذلك فقد عرفت التجارة الخارجية بأنها نشاط اقتصادي يقوم على أساس ربط الصلة بين مناطق الإنتاج ومناطق الاستهلاك.

وللأهمية البالغة لهذا النشاط الاقتصادي كان لابد من وجود قوانين وأنظمة ولوائح تنضم سيرة وتحقق من خلاله اقصى منفعة ممكنة لذلك ظهر مفهوم (السياسة التجارية). اذن فهي المنهج والطريق الذي تتبعه الدولة لإدارة تدفق السلع والخدمات والاستيراد والتصدير عبر الحدود، حيث تخضع هذه الأنشطة للتشريعات الرسمية لأجهزة الدولة. ويتم بذل الجهود لحصرها إلى حد معين أو تحريرها من مختلف الحواجز التي تواجهها على المستوى الدولي أو بين مجموعة من الدول على المستوى الإقليمي، ويتم وضع الإجراءات التنظيمية لاتباعها من قبل الجهات المختصة. في البلاد لتنفيذها في الواقع العملي ويختلف مفهوم السياسة التجارية من نظام الى اخر بسبب رغبة كل دولة بالتأثير على جوانب معينه من الاقتصاد بقصد تحقيق أهداف خاصة اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها. وقد أعطى الاقتصاديون العديد من التعريفات للسياسة التجارية. ومن أهمها:[٢] (هلال ٢٠١٤، ص١٠٦)

انها مجموعه من الاجراءات التي تطبقها الدولة عن طريق مجموعه من الوسائل لغرض تنظيم علاقتها التجارية مع الخارج[٣]. (Salvatori,2013,P:397)

وتعرف أيضا بانها مجموعه من القواعد والاساليب والادوات والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم في أطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومه تحقيق الأهداف الاقتصادية الاخرى للمجتمع خلال فتره زمنيه معينة.[4](السرتي،

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٢٠٠٩، ص٢٢٧) وتعرف السياسة التجارية كذلك بأنها مجموعه الادوات التي تستخدمها السلطات الاقتصادية المعنية للتأثير على مسارات التجارة الخارجية لبلدانها، لتحقيق أهداف وطنيه سواء لأسباب تتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع العالم أو لتحقيق الأهداف الخاصة بالاقتصاد الوطني نفسه، وتتمثل هذه الأدوات بالتعريفات الجمركية أو ما يعرف بالقيود التعريفية (Tariff barriers) و انظمه الحصص والتراخيص واعانات التصدير فظلا عن قيود اخرى تعرف بالقيود غير التعريفية ° (مسلم،٢٠١٧، ص٤٠٢).

وهذا التعريف أشمل من التعريفات الأخرى لأنه يتعامل مع الآليات التي تعمل بها السياسة التجارية وأدواتها ومعاملاتها في الداخل والخارج.

مما سبق يمكن القول ان السياسة التجارية هي مجموعة من الوسائل والتدابير التي تتبعها الحكومة من خلال مؤسساتها الاقتصادية والسياسية لغرض تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية المنتجين المحليين من المنافسة الخارجية.

٢- **خصائص التجارة الخارجية**: تتمتع السياسة التجارية بالعديد من الخصائص نذكر منها ما يأتي:

أ- للسياسة التجارية الأثر الكبير في حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الخارجية

جاءت هذه الخاصية من أفكار فقهاء التجارة الدولية في عام ١٧٩١م وتعني حماية الصناعات الناشئة منذ بداية عهدها إلى مرحلة النضج ، من خلال توفير البيئة والامكانيات الازمة لهذه الصناعات، والنتيجة هي تجسيد للميزة النسبية ،أنه إذا كانت هناك ميزة نسبية في أحد القطاعات الإنتاجية ، فيجب حمايتها، بشرط أن تكون الحماية ل مدة زمنية محددة ولا تمتد إلى أجل غير مسمى، لتكون حافزًا للحصول على امتلاكها ميزة نسبية، مع منعها من التحول إلى صناعة احتكارية، وكذلك توفر السياسة التجارية الحماية لبعض

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الصناعات التي لديها فرصة أن تكون ناجحة ومستقرة في المستقبل ولها فوائد اقتصادية. ومع ذلك، يجب التمييز بين هدف حماية الصناعات الناشئة وهدف حماية الإنتاج المحلي من المنافسة. الأول مقبول اقتصاديا، والثاني غير مقبول، بسبب الضغوط التي تمارسها جماعات السياسة لفوائد شخصية وان قبولها يؤدي الى خفض الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد الوطني.[٦] (الصوص، ٢٠١٢، ص١٣٠)

ب-للسياسة التجارية أثر في توفير الظروف الملائمة لنمو الإنتاج المخصص للتصدير.

يندرج في إطار اتجاهات واستراتيجيات التحرير الاقتصادي الدولي للتحول إلى الإنتاج لغرض التصدير، والتشجع على إنشاء مناطق حرة، وتوفر الحوافز والفوائد اللازمة لزيادة وتشجيع الاستثمار التصديري، بما في ذلك تبسيط الإجراءات وتوفير الإطار المؤسسي لذلك، سواء كان الاستثمار المحلي أو الأجنبي المباشر[٧] (امين، ٢٠١٠،ص١٤٤-١٤٥).

ت-السياسة التجارية تعمل على إعادة توازن ميزان المدفوعات.

ويتحقق ذلك من خلال زيادة المعروض من النقد الأجنبي، وتعظيم عائدات التصدير وموارد النقد الأجنبي، وخفض الطلب على النقد الأجنبي عن طريق ترشيد الواردات.[٨] (عوض الله، ٢٠٠٤، ص ٢٩٢-٢٩٨)

ث- تعمل السياسة التجارية على حماية الاقتصاد المحلي من مخاطر سياسة الإغراق.

يشير مصطلح الإغراق إلى تطبيق نظرية التمييز السعري في مجال الاقتصاد الدولي. وان سياسة الإغراق تعني بيع البضائع في الأسواق الخارجية بسعر أقل من تكلفة الإنتاج، وتعويض الخسائر عن طريق البيع بسعر مرتفع محليًا. وهو أسلوب ملتوي لسيطرة على السوق الخارجي على حساب المنتج المحلي ويكون بشكل مؤقت أو دائم، لذلك فإن جولة أوروغواي واتفاقية الجات في عام ١٩٩٤ ومنظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ ضمنت اتخاذ تدابير معينة لمكافحة سياسة الإغراق، هذا بالإضافة الى ما قد تتعرض له

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الدولة القائمة بالإغراق من محاكمات ومنازعات وتعويضات من قبل مجلس فض النزاعات التابع لمنظمة التجارة الدولية[9]

ثانيا: -مفهوم النمو الاقتصادي.

ان موضوع النمو الاقتصادي يعتبر من الموضوعات المهمة التي تعنى بتفكير الاقتصاديين من الجيل المعاصر سواء في البلدان ذات الاقتصاديات المقدمة او الأقل نموا. قد يعني مصطلح النمو الاقتصادي معان متعددة بالنسبة الافراد المختصين في هذا المجال لذا يجب ان يكون هناك تعريف واضح لهذا المعنى، ومن اجل الوصول لهذا التعريف لابد من الخوض في تفاصيل القياس الحرجة التي لا نستطيع بدونها تحديد من هي الدولة التي ينطبق عليها مصطلح (دولة نامية) ومن هي غير ذلك، ومن هنا تعددت تعريفات النمو الاقتصادي فقد عرفه البعض بأنه عبارة عن

حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي الإجمالي او الدخل القومي الحقيقي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفراد من الناتج او الدخل القومي الحقيقي. أي ان النمو الاقتصادي لا يعني فقط تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بل يجب ان تكون هناك زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى ان معدل نمو الناتج لابد ان يفوق معدل النمو السكاني، وكثيرا ما يحدث ان يزيد معدل نمو الناتج الإجمالي ولكن نسبة نمو السكان اعلى من تلك الزيادة الامر الذي يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد الا انه لم يحقق نموا اقتصاديا. ووفقا لذلك فأن: **(معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني).**

ويعرف النمو الاقتصادي كذلك بأنه عمليه تعبئه وتنظيم جهود افراد المجتمع وجماعته وتوجيهها والعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشكله من مشاكل المجتمع ورفع مستوى ابنائه

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وصحيا وثقافيا، ومقابله احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.

اذن فالنمو الاقتصادي هو عملية تهدف إلى تحقيق النمو بشكل سريع ضمن خطة مدروسة في فترة زمنية محددة، وتتطلب ديناميكية قوية تفرزها القدرات البشرية لتحرير المجتمع من التخلف. لحالة من الحركة والتقدم. (بدران، ٢٠١١، ص٥٣)

ولم يعد مصطلح النمو في الفكر الاقتصادي الحديث يقتصر على مفهوم النمو الاقتصادي فقط، بل اخذ يمثل كذلك طابع ثقافي، وما تشتمل عليه الثقافة من كافة المظاهر الحياتية للإنسان، لذلك يصعب وضع نظرية شاملة للنمو دون الاخذ بنظر الاعتبار العوامل الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وتحقيق التكامل بينها ومن المعروف ان العوامل المادية ليست كافية بدون استعدادات المجتمع. لذلك يجب تفاعل هذه العوامل فيما بينها لتنتج نموا اقتصاديا فعالا يستطيع تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد نحو الأفضل. وهناك مقومات وعوامل مادية تعتبر الأساس الجوهري والدعامة الأساسية للنمو، وعوامل اخرى غير مادية اما المقومات المادية فهي (عجمية، ٢٠٠٨، ص٧٦)

١: -معدل تراكم راس المال.

يحتل راس المال المركز الرئيس والاستراتيجي في التنمية الاقتصادية مع العوامل الأخرى وتقع على الدول المتخلفة مسؤولية اقتصادية تتمثل بزيادة حجم التكوين الرأسمالي، ويمكن ذلك من خلال توحيد الجهود الحكومية والخاصة، فتقوم الحكومة بالاستثمار المباشر ودعم الاستثمار عن طريق الإعفاءات الضريبية والتعريفات الوقائية ووسائل الدعم الأخرى. مما يساعد على زيادة الدخل القومي وبالتالي زيادة الادخار المكون لراس المال الإنتاجي من الدخل، وهنا يجب الإشارة الى ان زيادة هذا الجزء يجب ان لا

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تؤثر على الجزء الاخر المخصص للاستهلاك في الدول النامية، ذلك ان الصفة المشتركة لاقتصاديات هذه الدول هي انخفاض مستوى المعيشة والفقر الجماعي وان أي محاولة لزيادة الادخار على حساب الانفاق الاستهلاكي سوف يؤدي ارتفاع مستويات الفقر والحرمان مما ينعكس سلبا على إنتاجية العامل وذلك لان خفض الاستهلاك يؤدي الى خفض الإنتاج، لذلك يجب ان تكون زيادة الدخل نابعة من زيادة ساعات العمل وتقليل استهلاك السلع الكمالية، والإبقاء على المستويات الأساسية للمعيشة ليتمكن العامل من مقاومة متطلبات العمل الإضافي. (ابو الحسن، ٢٠٠٦، ص١٢)

ففي معظم الدول المتقدمة يبلغ المقدار الصافي لتكوين راس المال حوالي ١٠٪ اما في الدول النامية قد لا يصل الى ٥٪ لا سيما عند وجود الاستثمارات الأجنبية وفي غالبية هذه البلدان لا يزيد الادخار الا بمقدار زيادة السكان لذا يتوجب عليها البحث عن وسائل جديدة لزيادة معدل تكوين راس المال. وعلى حكومات الدول النامية بذل المزيد من الجهود لتوظيف المكتنزات التي تصل في بعضا الى ١٠٪ من الدخل القومي، وحري بهذه البلدان ان تقوم بنشر الاوعية الادخارية وتسهيل الوصول اليها عن طرق توعية افرادها، ومن الطبيعي ان يدخر الافراد أكثر إذا ما توفرت مؤسسات ادخارية جيدة من حيث الكم والكيف. (تودارو، ٢٠٠٦، ص٥٩)

٢: -التصنيع.

يعتبر التصنيع من اهم العوامل التي تحقق النمو الاقتصادي في أي بلد من البلدان، فمن خلال التصنيع وحدة تتمكن الدول المتخلفة المنتجة للمواد الخام، ان تحصل على الاستقلال الاقتصادي من الدول المتقدمة المعتمدة عليها كأسواق لتصريف منتجاتها، وبالتصنيع فقط يصبح الاقتصاد متخصصا ومتنوعا. (مرسي، ١٩٨٢، ص٨٩)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٣: -ضرورة وجود نظم مالية جديدة.

للاستفادة من السياسة المالية في دعم عملية النمو الاقتصادي تبرز حاجة الدول النامية لنظم مالية حديثة متمثلة بمجموعة السبل والإجراءات المتقدمة التي يمكن معها انجاز هذه المهمة.

وينبغي ان يكون لحكومات الدول النامية دور رئيس في الميزانية العامة وإنجاز ميزانية دقيقة، ونظام حديث للتصنيف، ورقابة مركزية على تطبيق الميزانية، ففي بعض الدول النامية لا وجود لمثل هذه الإجراءات، لذلك فان تقارير (بعثة المعونة الفنية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير وسكرتارية الأمم المتحدة) بينت الظروف المتنوعة التي يمكن معالجتها عند اعداد ميزانيات الدول النامية، وعلى الرغم من هذا التنوع ظهرت هناك نتيجة إجماعيه تتمثل في الغالب في تقوية سلطة ومكانة، ونطاق وظيفة لميزانية كخطوة أولى لتحقيق الإصلاح المالي المطلوب.

ويجب ان تحتل الميزانية العمومية مكانا مميزا في سلسلة صنع القرار وان تحظى بأشراف مباشر من رئيس الدولة او وزير المالية، وان تكون مسئولياتها أكثر شمولا. (منشورب، ٢٠٠٦، ص، ص١٩-٢١).

٤: -ضرورة التخطيط للنمو.

كما هو معروف ان التنمية الاقتصادية في أي زمن لا تتم بطريقة عفوية بل من الواجب على الدولة على الأقل التصحيح والتشجيع، عن طريق وضع الخطط الاستراتيجية المتكاملة التي تبين عمل برامج الاقتصاد القومي على كافة الصعد والمجالات، وان تكون هذه الخطط موضوعة على أسس علمية وموضوعية متينة وتمتاز بالمرونة بما يتناسب مع متطلبات التنمية التي يتطلع اليها المجتمع.

المحور الثاني: -تحليل متغيرات السياسة التجارية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة **(٢٠٠٣-٢٠٢٠).**

١: -تحليل متغيرات السياسة التجارية (الصادرات والاستيرادات) في العراق للمدة **(٢٠٠٣-٢٠٢٠).**

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أ- تحليل هيكل الصادرات في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠)

للصادرات أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة كونها تمثل انعكاساً للقدرة الاقتصادية والانتاجية الكلية للبلد المعني، وقدراته التنافسية الدولية وهذا يعتمد على انتاجية العمل التي تحددها التكنلوجية والاطر التنظيمية من جهة، وعلى الاجور واسعار مدخلات الانتاج من جهة اخرى[١٠].

يلاحظ من بيانات الجدول (١) ان الصادرات النفطية في العراق تشكل جزءاً كبيراً من اجمالي الصادرات قد تصل الى (٩٩٪)، مع مقدار ضئيل جداً للصادرات السلعية الاخرى، وهذا يجعل الاقتصاد العراقي عرضه للصدمات الخارجية الناجمة عن انخفاض الطلب وأسعار النفط في الاسواق العالمية.

ويلاحظ أيضا من بينات الجدول (١) ان قيمة الصادرات السلعية شهدت ارتفاعاً طفيفاً خلال المدة (٢٠٠٣ – ٢٠١٢) فبعد ان كانت (١٠٥) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) أصبحت (٧٠٦) مليون دولار في عام (٢٠١٢)، لتشهد بعدها تذبذب بين ارتفاع وانخفاض حتى وصلت عام (٢٠٢٠) الى (١٣٧) مليون دولار.

أما اجمالي الصادرات فقد شهد تزايداً ملحوظًا خلال مدة البحث ففي المدة (٢٠٠٨-٢٠٠٣)، ارتفع اجمالي الصادرات من (١٧,٨٠٨) مليون دولار في عام (٢٠٠٤) ليصل في عام (٢٠٠٨) الى (٦٣,٧٢٦) مليون دولار بمعدل تغير سنوي (٦١%)، نتيجة لزيادة الصادرات النفطية، ثم انخفض بعدها في عام (٢٠٠٩) بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط حيث سجل (٣٩,٤٢٧) مليون دولار في العام المذكور، وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (-٣٨,١%)، ثم عاد الى الارتفاع في عام (٢٠١٠) وبلغ اجمالي الصادرات (٥١,٧٦٤) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي بلغ (٣١,٣%)، والسبب يعود أيضا الى ارتفاع أسعار النفط الخام، واستمر هذا الارتفاع ليتصل في عام (٢٠١٢) الى (٩٤,٢٠٩) مليون دولار بمعدل تغير سنوي (١٨,٢%)، ويعزى سبب الارتفاع الى منح تراخيص للشركات الأجنبية للاستثمار النفطي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

والتي اسهمت في زيادة الصادرات النفطية، وفي عام (٢٠١٣) انخفض اجمالي الصادرات الى (٨٩,٧٦٨) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي سالب قدره (٤,٧-%) واستمر هذا لانخفاض للأعوام اللاحقة نتيجة انخفاض أسعار النفط وتوقف عمليات التصدير بسبب تدهور الأوضاع الامنية في البلد ودخول المجاميع المسلحة، ففي المدة (٢٠١٦-٢٠١٥) انخفض اجمالي الصادرات من (٤٣,٤٤٢) الى (٤١,٢٩٨) مليون دولار وعلى التوالي بمعدل تغير سنوي سالب سجل (٤٨,٣-%) و (٤,٢-%)، ليرتفع بعدها هذا المؤشر ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (٥٧,٥٥٩) مليون دولار في عام (٢٠١٧) بمعدل تغير سنوي (٣٩,٢%)، نتيجة لزيادة الطلب على النفط الخام في الاسواق العالمية حيث وصل عام (٢٠١٨) الى (٨٦,٣٦٠) مليون دولار بمعدل تغير سنوي (٥٠%)، وفي عام (٢٠٢٠) انخفض اجمالي الصادرات الى (٤٦,٨١١) مليون دولار بمعدل تغير سنوي سالب قدره (٤٢,٧-%) نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط.

مما تقدم نتوصل لعدة نتائج، النتيجة الأولى: أن المحدد الاساسي الذي يقف وراء الارتفاع والانخفاض في الصادرات العراقية هو حجم الصادرات النفطية، والذي يؤدي الاعتماد عليها الى انعدام الاستقرار الاقتصادي بسبب تأثرها في حركة الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل في الدول المتقدمة، عن طريق تقلبات الطلب الخارجي وارتفاع وانخفاض الاسعار، وهذا يوضح اختلال واقع الصادرات العراقية.

النتيجة الثانية: انخفاض إنتاجية القطاعات السلعية وعدم قدرتها على منافسة البضائع المستوردة، وهذا يستدعي على الحكومة استثمار العائدات النفطية لدعم قطاع التصدير والنهوض بالقطاعات الاقتصادية الاخرى بما تحتاجه من أموال وخبرات حتى يجنب الاقتصاد العراقي الصدمات الخارجية التي يتعرض لها بسبب اعتماده على القطاع النفطي.

الجدول (1)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

هيكل الصادرات في العراق خلال المدة من (2003-2020) مليون دولار

سنوات	الصـــادرات النفطيـة		الصـــادرات السلعية		اجمالـي الصـــادرات	
	القيمة	نسبة الى اجمالي الصادرات	القيمة	نسبة الى اجمالي الصادرات	القيمة	التغير السنوي%
2003	-	-	-	-	-	-
2004	17703	99.4	105	0.6	17808	-
2005	23578	99.5	119	0.5	23697	33.2
2006	30298	99.2	231	0.8	30529	28.5
2007	39270	99.2	317	0.8	39587	29.6
2008	63216	99.2	510	0.8	63726	61.0
2009	39131	99.2	296	0.8	39427	-38.1
2010	51376	99.3	388	0.7	51764	31.3
2011	79083	99.2	598	0.8	79681	53.9
2012	93503	99.3	706	0.7	94209	18.2
2013	89095	99.3	673	0.7	89768	-4.7

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

-6.4	83981	0.8	630	99.2	83351	2014
-48.3	43442	0.8	326	99.2	43116	2015
-4.2	41298	0.6	6	99.4	41032	2016
39.2	57559	0.1	70	99.9	57489	2017
50.0	86360	0.1	101	99.9	86259	2018
-5.6	81585	0.2	173	99.8	81412	2019
-42.7	46811	0.3	137	99.7	46674	2020

المصدر: - العمود (5,3,1) البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية للسنوات (2003-2020).
العمود (6,4,2) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الاعمدة (5,3,1)

ب- تحليل هيكل الاستيرادات في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠)

ان هيكل الاستيرادات في أي دولة يعكس درجة اعتماد اقتصادها على الخارج في تلبية متطلباته من السلع والخدمات، ويبين مدى تبعية اقتصاد الدولة للاقتصادات الخارجية، فالاستيرادات تؤدي أثر هام في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات، اذ ان عدم قدرة الجهاز الإنتاجي على سد متطلبات السوق المحلية من السلع يؤدي الى حدوث عجز في العرض امام الطلب مما يدفع الحكومة الى الاعتماد على العالم الخارجي في سد هذا العجز، ويصور الجدول (٢) هيكل الاستيرادات في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

حيث يلاحظ من بينات الجدول المذكور ان الاستيرادات الرأسمالية المتمثلة بالآلات والمكائن والمعدات استحوذت على النسبة الاكبر من اجمالي الاستيرادات ففي عام (٢٠٠٤) بلغت (٣٨,٩٪)، ثم تأرجحت هذه النسبة خلال مدة البحث بين الارتفاع والانخفاض لتحقق اعلى مستوى لها في عام (٢٠٠٩)، وبلغت (٦٧,٥%) من اجمالي الاستيرادات، أما الاستيرادات الاستهلاكية فقد جاءت في المرتبة الثانية بعد الاستيرادات الرأسمالية من حيث نسب المساهمة وكانت اعلى نسبة مساهمة لها في عام (٢٠٠٤)، اذ سجلت (٤٥,٦%)،من اجمالي الاستيرادات واقل نسبة لها كانت في عام (٢٠١٦)، وسجلت (٢٣,٧%)، ثم تلتها الاستيرادات النفطية في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة ضعيفة لم تتجاوز (١٢,٨٪) طول مدة البحث، وذلك كون العراق بلد نفطي يعتمد اقتصاده على استخراج النفط وتصديره، ثم حلت بالمرتبة الأخيرة الاستيرادات الأخرى غير المصنفة حيث سجلت جزءاً بسيطا لم يتجاوز (١٠%) طوال مدة البحث.

كما يلاحظ تأرجح اجمالي الاستيرادات بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث ففي عام (٢٠٠٤) سجل العراق اجمالي استيرادات بلغ (٢١,٣٠٢) مليون دولار ثم انخفض بعدها حتى وصل إلى (١٦,٦٢٢) مليون دولار في عام (٢٠٠٧)، وبمعدل تغير سنوي (% -١١,١)، بسبب الأوضاع الامنية المتدهورة والحرب الاهلية التي كان يمر بها البلد والتي أدت الى انخفاض الميل الحدي للاستهلاك، بعدها عاودت الاستيرادات التزايد بشكل ملحوظ خلال المدة من (٢٠٠٨-٢٠١٣) اذ ارتفعت عام (٢٠٠٨) الى (٣٠,١٧١) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي (٨١,٥%) واستمر هذا الارتفاع الى عام (٢٠١٣) حيث بلغ (٥٠,٤٤٦) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي (٥,٥%)، نتيجة للتوسع الذي حصل في مؤسسات الدول وزيادة التوظيف وبالخصوص في صفوف القوات الامنية الذي ترتب عليه ارتفاع القدرة الشرائية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

لدى الافراد نتيجة لزيادة الدخول الامر الذي أدى الى ارتفع الطلب على السلع والخدمات، وبسبب ضعف الهيكل الإنتاجي الذي لا يتلاءم مع الطلب المتزايد، ارتفع الميل الحدي للاستيراد من الخارج، وفي ام (٢٠١٤) انخفضت قيمة اجمالي الاستيرادات لتبلغ (٤٥,٢٠٠) مليون دولار، بمعدل تغير سنوي سالب قدره (-١٠,٤٪)، واستمرت هذا الانخفاض للأعوام اللاحقة حتى وصل في عام (٢٠١٦) الى (٢٩,٠٧٦) مليون دولار بمعدل تغير سنوي سالب قدره (-٢٧,٩٪)، نتيجة لانخفاض أسعار النفط وتردي الأوضاع الامنية ، اما في عام (٢٠١٧) فقد ارتفع اجمالي الاستيرادات الى (٣٢,١٨٦) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (١٠,٧٪) لتشهد بعدها ارتفاع في عام (٢٠١٩) بلغ (٤٩,٤١٧) مليون دولار، بمعدل نمو سنوي (٢٧,١٪)، نتيجة لتحسن اسعار النفط خلال الاعوام (٢٠١٨,٢٠١٧)، فظلاً عن الدعم الحكومي المتزايد والمتمثل بتقديم منح للعاطلين عن العمل على اثر احتجاجات تشرين (٢٠١٩) اذ اسهم بزيادة الطلب الخاص، بعدها انخفض اجمالي الاستيرادات لعام(٢٠٢٠) نتيجة الازمة الصحية العالمية التي أدت الى انخفاض العوائد النفط وغلق المنافذ الحدودية وشمول حركة الافراد بالحظر الصحي المفروض لتبلغ (٤٠,٩٢٧) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي سالب قدره (-١٧,٢٪).

مما تقدم يمكن القول ان الاقتصاد العراقي يعتمد في تلبية احتياجاته الاساسية على السلع المستوردة من الخارج، نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي في البلد بسبب عدم وجود قوى محفزة للإنتاج المحلي لنهوض بالقطاعات الانتاجية، مما جعل الزيادة في الطلب الكلي الداخلي تنعكس على زيادة في حجم الاستيرادات**٢:**

٢-تحليل مسار النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٠).

يلاحظ من بيانات الجدول (٣) أن معدلات (GDP) بالأسعار الجارية كانت في تزايد طوال مدة البحث، باستثناء بعض السنوات التي شهدت معدلات نمو سالبة، حيث بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام (٢٠٠٣)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

(٢٦٩٩٠,٤)، وفي عام (٢٠٠٤) سجل نموا موجبا قدره (٥٣,٢٣٥,٣٥٩) مليون دينار، وستمر بعدها بالتزايد في الاعوام اللاحقة وبمعدلات نمو موجبة حتى عام (٢٠٠٨) اذ بلغ (١٥٧,٠٢٦,٠٦٢) مليون دينار، بمعدل تغير سنوي (٤٠,٩٪)، نتيجة لرفع العقوبات المفروضة على العراق والتي أدت إلى زيادة كميات النفط المصدرة وارتفاع أسعاره في الاسواق العالمية، ثم انخفض بعد ذلك في عام (٢٠٠٩) الى (١٣٠,٦٤٣,٢٠٠) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب قدره (-١٦,٨%)، ويعزى ذلك للازمة المالية العالمية وانخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية، اذ انخفض معدل سعر برميل النفط الخام للعام المذكور بنسبة (٣٣,٦%) قياسا بالعام السابق مما انعكس بالانخفاض على القيمة المضافة للقطاع النفطي، وفي عام (٢٠١٠) ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الى (١٦٢,٠٦٤,٥٦٦) مليون دينار بمعدل نمو سنوي (٢٤,١%)، نتيجة ارتفاع النسبي لأسعار النفط بعد نهوض الصناعات العالمية على أثر خطة الانقاذ المالي بعد ازمة الرهن العقاري التي حدثت في عام (٢٠٠٨)، اذ ارتفع معدل سعر برميل النفط الخام في عام (٢٠١٠) بنسبة (٢٨,٢%) قياسا بالعام السابق، وواصل بعدها الارتفاع للأعوام اللاحقة نتيجة لزيادة الصادرات النفطية بسبب استثمار الحقول النفطية عن طريق عقود جولات التراخيص ليصل في عام (٢٠١٣) الى (٢٧٣,٥٨٧,٥٢٩) مليون دينار بمعدل نمو(٧,٦%) .

اما في عام (٢٠١٤) انخفض الناتج المحلي الاجمالي الى (٢٦٦,٣٣٢,٦٥٥) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب قدره (-٢,٧٪)، بسبب تدهور الوضع الامني وخروج عدد من الحقول النفطية عن سيطرة الحكومة المركزية الى جانب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية، واستمر أثرها على عام (٢٠١٥) اذ سجلت معدل نمو سنوي سالب (-٢٦,٩%) بواقع (١٩٤,٦٨٠,٩٧٢) مليون دينار.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

وفي عام (٢٠١٦) شهد الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعاً طفيفاً بلغ (١٩٦,٩٢٤,١٤٢) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي (١,٢%)، واستمر بعدها بالارتفاع للأعوام اللاحقة ليصل في عام (٢٠١٩) الى (٢٧٧,٨٨٤,٨٦٩) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي (٣,٣%)، نتيجة لارتفاع اسعار النفط، واستمر هذا الارتفاع حتى عام (٢٠١٩) وفي عام (٢٠٢٠) سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاض ملحوظ بواقع (١٨٩,٣٩٨,٥٦٩) مليون دينار، ومعدل نمو سالب قدره (٣١,٨-%) نتيجة للكساد الوبائي الذي شهدة العالم بسب الازمة الصحية العالمية التي أدت الى انخفاض الطلب على النفط عالميا.

مما تقدم يتضح أن الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي متأثر بشكل كبير بأسعار وكميات النفط مما يضعه أمام تحديات صعبة ناجمة عن تقلب أسعار هذا المورد. حيث تصل نسبة مساهمة القطاع النفطي الى أكثر من (٤٦,٥٪) كمتوسط للفترة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠) وتعتبر هذه النسبة عالية جدا بالمقارنة مع نسب مساهمة القطاعات الأخرى،

الجدول (٣)

الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٢٠ (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)	التغير السنوي %	القطـــاع الزراعـــي القيمة	القطـــاع الزراعـــي نسبة المساهمة الى GDP %	القطـــاع الصناعـي قيمة	القطـــاع الصناعـي نسبة المساهمة الى GDP %	القطاع النفطي قيمة	القطاع النفطي نسبة المساهمة الى GDP %
2003	٢٦٩٩٠,٤							
2004	53,235,359	-	3,693,768	6.9	937,681	1.8	30,855,992	58.0
2005	73,533,599	38.1	5,064,158	6.9	971,031	1.3	42,529,152	57.8

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

55.5	53030897	1.5	1,473,218	5.8	5,568,985	30.0	95,587,955	2006
53.2	59,274,337	1.6	1,817,913	4.9	5,494,212	16.6	111,455,813	2007
55.7	87,521,201	1.7	2,644,173	3.9	6,042,017	40.9	157,026,062	2008
43.3	56,563,772	2.6	3,411,292	5.2	6,832,552	-16.8	130,643,200	2009
45.4	73,563,772	2.3	3,678,715	5.2	8,366,232	24.1	162,064,566	2010
53.4	115999413	2.8	6,132,760	4.7	9,918,316	34.1	217,327,107	2011
50.0	127,225,674	2.4	6,191,449	4.1	10,484,949	17.0	254,225,491	2012
46.2	126,445,194	2.3	6,286,042	4.8	13,045,856	7.6	273,587,529	2013
44.1	117,357,982	1.9	4,999,233	4.9	13,128,622	-2.7	266,332,655	2014
33.7	65,590,963	2.2	4,234,716	4.1	8,160,769	-26.9	194,680,972	2015
34.4	67,796,890	2.3	4,436,442	3.9	7,629,377	1.2	196,924,142	2016
40.2	89,056,057	2.7	5,889,495	3.0	6,598,384	12.6	221,665,710	2017
44.9	120,616,218	2.0	5,464,372	2.7	7,220,904	21.3	268,918,874	2018
41.3	114,831,639	2.1	5,902,961	3.6	10,017,410	3.3	277,884,869	2019
32.2	61,063,029	3.2	5,988,451	6.2	11,716,003	-31.8	189,398,569	2020

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، للأعوام (2003-2020)

العمود (٢،٤،٦،٨) من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المحور الثالث

التحليل القياسي لأثر السياسة التجارية بحفز النمو الاقتصادي في العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

اولا :- توصيف وبناء النموذج القياسي

يتم صياغة النموذج بالاعتماد على المتغيرات السياسة التجارية (الصادرات (X))، والاستيرادات (M) بوصفها متغيرات مستقلة تؤثر في المتغير التابع (النمو الاقتصادي (GE))) وفق بيانات سنوية مستقاة من قاعدة البنك المركزي بواقع (18) مشاهدة (2003-2020) ويمكن التعبير عن النموذج العام بصيغته الرياضية كما يأتي:

$$GE = f(X, M) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

ويمكن وضع النموذج بالصيغة القياسية كالاتي:

$$GE = \beta_0 + \beta_1 X + \beta 2\ M + Ui \dots\dots (2)$$

EG = النمو الاقتصادي المتغير التابع

متغيرات السياسة التجارية المستقلة (الصادرات X) و(الاستيرادات M

Ui = الخطأ العشوائي

ثانيا :- **اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:**

يتبين من الجدول (٣٦) ان قيمة احصائية F-statistic المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الاعلى للحدود ((Bounds test، اذ بلغت (١٥,١٠٥٦٣) وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة بان المتغيرات متكاملة معا وتحقق علاقة توازنية طويلة الاجل عند مستوى معنوية. ١%

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الجدول (٤): نتائج اختبار الحدود متغيرات السياسة التجارية والناتج المحلي الإجمالي

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	15.10563	10%	2.63	3.35
K	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.12

ثالثا: تقدير الدالة وفق منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

لما كان هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، يتم تقدير العلاقة طويلة الاجل، وعلى ضوء ذلك فان النموذج الامثل الذي يعطي أدنى قيمة لمعيار AIC هو ال نموذج(3.4.2) ARDL لتقدير العلاقة التوازنية في الاجل الطويل كما موضح في الشكل (١).

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

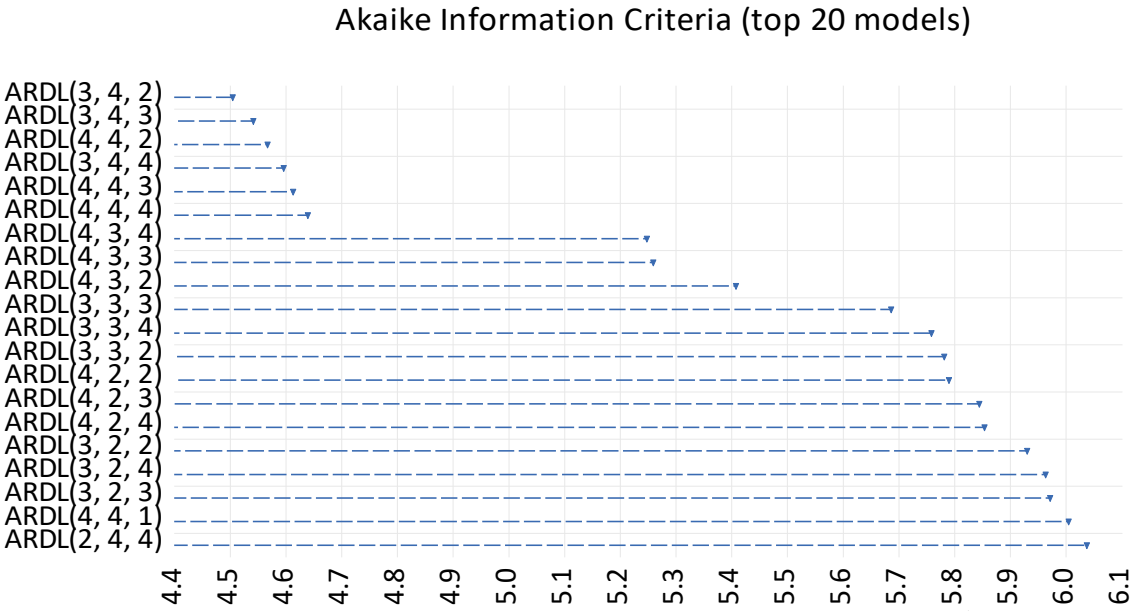

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.12

كذلك يلاحظ الجدول (37) أن نتائج الاختبارات الاحصائية لجميع المرونات المقدرة جاءت معنوية لتدل على القوة التفسيرية للنموذج، كما ان القدرة التفسيرية للأنموذج المقدر توضحها قيمة معامل التحديد الذي بلغ (R^2 = 0.99) أي إن المتغيرات المستقلة تفسر 99% من التغيرات التي حدثت في المتغير التابع، اما قيمة (Adjusted R-squared) بلغت (0.98) فظلاً عن معنوية النموذج من خلال قيمة F-statistic) وهي معنوية عند مستوى (1%) وبذلك فأن النموذج معنوي اي نرفض فرضية العدم ($H_O: B = 0$)، ونقبل الفرض البديل ($H_O: B \neq 0$).وكما في الجدول(٥)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الجدول (٥)

مرونات العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Sample(adjusted):2007S12020S1				
Included observations: 27 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): M X				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 100				
Selected Model: ARDL(3, 4, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.898214	0.110272	17.21398	0.0000
GDP(-2)	-1.314788	0.089423	-14.70299	0.0000
GDP(-3)	0.632744	0.067040	9.438315	0.0000

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

M	0.003200	0.004607	0.694515	0.4980
M(-1)	-0.017938	0.005914	-3.033263	0.0084
M(-2)	-0.019669	0.009681	-2.031709	0.0603
M(-3)	0.028632	0.007112	4.026140	0.0011
M(-4)	-0.034358	0.005245	-6.550526	0.0000
X	0.701703	0.075071	9.347153	0.0000
X(-1)	-1.182403	0.109474	-10.80075	0.0000
X(-2)	0.915855	0.105481	8.682623	0.0000
C	7.530329	1.841201	4.089901	0.0010
R-squared	0.991405	Mean dependent var		-7.114225
Adjusted R-squared	0.985102	S.D. dependent var		16.21649

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

S.E. of regression	1.979357	Akaike info criterion	4.504523
Sum squared resid	58.76780	Schwarz criterion	5.080451
Log likelihood	-48.81106	Hannan-Quinn criter.	4.675777
F-statistic	157.2886	Durbin-Watson stat	1.960131
Prob(F-statistic)	0.000000		
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.			

رابعا: تقيم النموذج المقدر قياسياً

وبالنسبة للنموذج المستخدم في قياس المرونات في الاجل الطويل نجري عدد من الاختبارات وكما يأتي:

١- اختبار عدم تجانس التباين: يشير الجدول (38) خلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين وقيمة F المحسوبة غير معنوية باحتمالية أكبر من ٥٪ معلمة Chi-square غير معنوية باحتمالية بلغت (0.57) و (0.96)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الجدول (٦) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.735982	Prob. F(11,15)	0.6919
Obs*R-squared	9.464346	Prob. Chi-Square(11)	0.5791
Scaled explained SS	4.080666	Prob. Chi-Square(11)	0.9675

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.12

٢- **اختبار LM للارتباط الذاتي:** لغرض التأكد من خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين البواقي وذلك بالاستعانة باختبار (Breusch-Godfrey)، اذ تشير بيانات الجدول (٣٩) الى خلو النموذج المقدر من الارتباط التسلسلي بحسب قيمتي (Prob. Chi-Square) و(Prob. F) وهي غير معنوية باحتمالية أكبر من (5%)، وبذلك نقبل الفرض العدم الذي ينص بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي ونرفض الفرض البديل الذي ينص على وجود مشكلة ارتباط ذاتي

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الجدول (٧) اختبار عدم تجانس التباين

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lag			
F-statistic	0.403232	Prob. F(2,13)	0.6762
Obs*R-squared	1.577126	Prob. Chi-Square(2)	0.4545

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.12

٣-اختبار توزيع الاخطاء العشوائية :يتم اجراء اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لتعرف فيما إذا كانت البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً ام لا، اذ يتضح من الشكل (21) ان القيمة (Jarque-Bera) بلغت (1.21) وهي أكبر من (5%)، وهذا يشير الى ان البواقي توزع توزيعاً طبيعياً، وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة بان الاخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر وكما في الشكل الاتي:

الشكل (٢) اختبار توزيع الأخطاء العشوائية

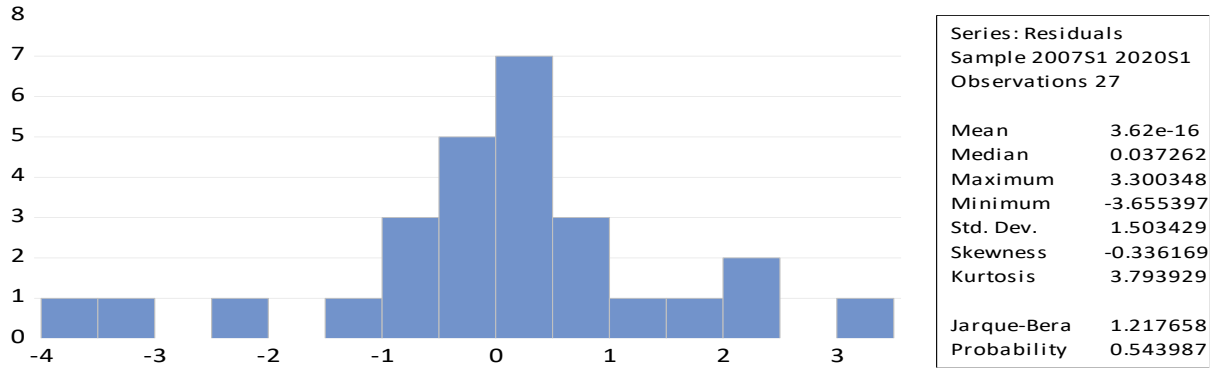

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 12

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٤- : تقدير معلمات في الاجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ

بعد تقييم النموذج إحصائياً وكانت النتائج كلها ايجابية ومقبولة احصائياً، ينبغي الان الحصول على المقدرات قصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ وفق منهج (ARDL) من خلال البيانات الجدول(42) يتضح ان معامل تصحيح الخطأ (CointEq(-1) كانت نتيجة سالبة ومعنوية عند مستوى (1%) إذ بلغت (-0.051487) وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في الاجل الطويل بين المتغيرات المدروسة، كما أن معلمة تصحيح الخطأ تبين أن حوالي (5%) من الاختلالات التي تطرأ في الاجل القصير في السياسة التجارية في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحها في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية في الأجل الطويل عند حدوث أي تغيير أو صدمة في المتغيرات التابعة، الجدول (٤٢) يوضح معلمات المتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج في الاجل القصير ومعنويتها اذ يتضح الاتي

أ- ان الصادرات (X) ترتبط بعلاقة قصيرة الاجل ايجابية مع النمو الاقتصادي، اي ان زياد الصادرات اتبالأجل القصير بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.70)وبأثر معنوي عند مستوى اقل من (1%) وباحتمالية (0.000)، وهذا ينطبق مع النظرية الاقتصادية القائلة (بان الصادرات تجلب الثروة من الخارج) اما في الاجل الطويل فترتبط الصادرات بعلاقة عكسية مع النمو وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية ولكنه يتطابق مع نتائج البحث بسبب ريعية الاقتصاد العراقي اذ تشكل الصادرات النفطية 99% من هيكل الصادرات العراقية ولكون النفط سلعة خاضعة للمحددات خارجية مما يؤدي الى تذبذب الإيرادات و تعرض الميزانية العامة الى العجز المستمر وتدهور الوضع التنموي في البلد.

ب -ان الاستيرادات (M) يرتبط بعلاقة قصيرة الاجل ايجابية مع النمو الاقتصادي، بمعنى أن زيادة الواردات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.02) وبأثر معنوي عند مستوى

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

اقل من (1%) وباحتمالية (0.0002)، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي القائل بان الاستيرادات تساهم في عملية النمو الاقتصادي من خلال توفير مقومات هذا النمو من مكائن والات ومواد أولية غير متوفرة في البلد، وكذلك استيراد السلع التي لا يمكن انتاجها محليا أو يمكن انتاجها ولكن بكلف عالية، اما في الاجل الطويل ترتبط الاستيرادات بعلاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي وهذا الامر يعكس ضعف القطاعات الاقتصادية الرئيسة في البلد مثل القطاع الزراعي والصناعي مما يؤدي الى الاعتماد على الخارج في توفير الاحتياجات الضرورية والسيطرة على المستوى العام الأسعار مما يؤثر سلبا على عملية النمو الاقتصادي كونها تسبب خروج العملة الأجنبية من البلد.

الجدول (٨) العلاقة طويلة الاجل بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M	0.185653	0.049085	3.782297	0.0018
X	-2.013029	0.691562	-2.910845	0.0108
C	-34.83529	8.140553	-4.279229	0.0007
EC = GDP - (0.1857*M -2.0130*X - 34.8353)				

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي Eviews.12

والمعادلة أسفل الجدول هي معادلة معلمة تصحيح الخطأ تشير للعلاقة الطويلة الاجل بين متغيرات النموذج: .M.X.GDP

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الجدول (٩) نموذج تصحيح الخطأ المقدر في الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(GDP)				
Selected Model: ARDL(3, 4, 2)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 02/18/23 Time: 22:21				
Sample: 2003S1 2020S2				
Included observations: 27				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.682044	0.044629	15.28248	0.0000
D(GDP(-2))	-0.632744	0.042928	-14.73973	0.0000
D(M)	0.003200	0.003189	1.003326	0.3316
D(M(-1))	0.025395	0.005234	4.851684	0.0002
D(M(-2))	0.005726	0.003099	1.847886	0.0844
D(M(-3))	0.034358	0.003592	9.564166	0.0000

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

D(X)	0.701703	0.054882	12.78571	0.0000
D(X(-1))	-0.915855	0.069993	-13.08496	0.0000
CointEq(-1)*	-0.051487	0.025387	8.515107	0.0000
R-squared	0.984528	Mean dependent var		0.746011
Adjusted R-squared	0.977652	S.D. dependent var		12.08691
S.E. of regression	1.806897	Akaike info criterion		4.282301
Sum squared resid	58.76780	Schwarz criterion		4.714247
Log likelihood	-48.81106	Hannan-Quinn criter.		4.410741
Durbin-Watson stat	1.960131			
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

يتضح من شكل (٣) ان المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستعمل المتغيرات البحث وانسجام في نتائج تصحيح الخطأ بالأجلين القصير والطويل اذ وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين انفا الذكر للنموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الشكل (٢٢) نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي وفقا لإحصائية CUSUM واحصائية CUSMSQ

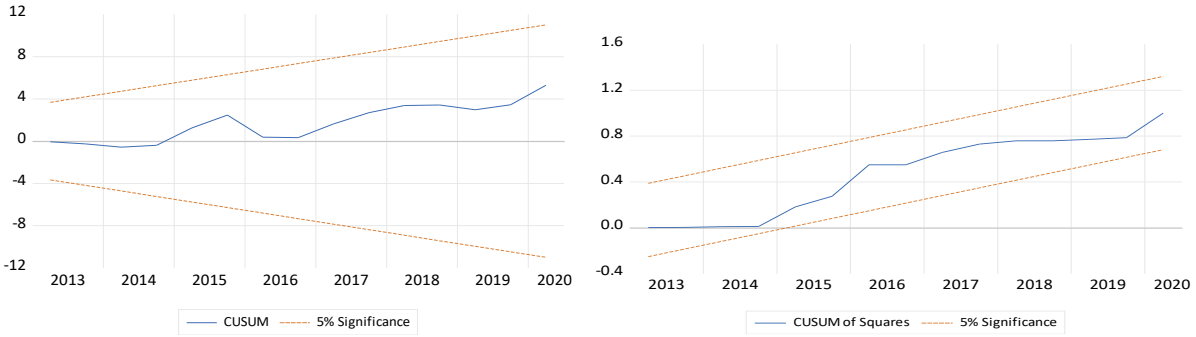

المصدر: نتائج ا لبرنامج الاحصائي Eviews.12

الاستنتاجات

١- تساهم التجارة الخارجية مساهمة فعالة في تحديد المعالم الرئيسة للبنيان الاقتصادي وايجاد التوازن والترابط بين القطاعات الاقتصادية، واهمية دورها في تعجيل عجلة التنمية الاقتصادية لكافة دول العالم المتقدمة والنامية

٢- يعتمد العراق في تجارته التجارة الخارجية، وخاصة الصادرات على الانتاج النفطي المستخرج من باطن الأرض، لذلك يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الريعية (احادية الجانب)؛ وهو ما يعكس ضعف التنوع في هيكل الصادرات، بينما صادرات المواد الخام والجلود والاصواف والحيوانات الحية والمواد الكيميائية هي صادرات ذات طابع تنافسي ضعيف نسبياً.

٣- أثر الانفتاح الاقتصادي سلباً على التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي وخاصة القطاعين الزراعي والصناعي إذ أصبح هناك تنوعاً كبيراً في الاستيرادات العراقية مقابل محدودية الصادرات وهو ما يعكس فشل الخطط الاستراتيجية التنموية والذي له انعكاساته على النمو الاقتصادي في العراق.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٤- تعد التبعية الاقتصادية من أخطر المشاكل التي تواجه التجارة الخارجية للاقتصاد العراقي وتمتد الى تبعية سياسية وهو ما يقيد الاقتصاد العراقي ويمنعه من التطور المستقبلي.

٥- تعكس المؤشرات الاقتصادية للاستيرادات مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على دول العالم مما تسبب في محدودية مرونته على التغير في ظل الظروف المحيطة به ومن أبرزها الفساد الإداري والمالي في دوائر الدولة وانعدام الخطط التنموية.

التوصيات

١ - تكثيف الجهود من اجل النهوض بالواقع الاقتصادي والأمني والاهتمام بتطوير البنى التحتية لما لها من دور فعال على مستوى الأنشطة الاقتصادية ككل لاسيما استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢ - منح الفرصة والحرية للقطاع الخاص لممارسة النشاط الاقتصادي من خلال تقديم الحكومة له كافة التسهيلات اللازمة من القروض وما الى ذلك للقيام بالاستثمارات في المشاريع الانتاجية، ولاسيما المعدة

٣- توسيع الطاقات الانتاجية للبلد من خلال فسح المجال لتشغيل القطاعات الصناعية المتوقفة، وتوسيع نطاق المناطق الحرة وفي المنافذ الحدودية المهمة.

٤ القيام بحملات اعلانية على المستوى المحلي والخارجي، محلياً من خلال توعية الجمهور بضرورة القيام بالعمليات التجارية والاستثمارية لما لها من أهمية بالغة في الاقتصاد، اما على الصعيد الخارجي فتتمثل بعمليات الدعاية عن الموارد والإمكانيات المادية المتوفرة في العراق من اجل جذب المستثمرين الأجانب

٥ - تشجيع الاستثمار ليشمل القطاع الخاص واقامة المصانع والشركات التي تنتج من اجل التصدير مما للتصدير.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الهوامش

(١)حاتم غائب سعيد، التجارة وأثرها في التنمية الاقتصادية من منظور قانوني، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد،٢٢، الملد ٦، لسنة ٢٠١٧، ص٩٥

(٢)جنان سليم هلال، السياسة التجارية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ الأداء ومتطلبات الإصلاح، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد،١٦، العدد،١، لسنة،٢٠١٤ ص١٠٦

(3)ominick Salvatore, International Economics Eleventh E.,2013, P:397dition, Wiley & Sons, Inc.,2013, P:397

(4)محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر،٢٠٠٩، ص٢٢٩

(٥)حمدية شاكر مسلم، اثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ مقارنة مع التجربة الماليزية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ١٠٥، المجلد،٢٤، سنة،٢٠١٧، ص٤٠٨

(٦)شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات) دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،٢٠١٢، ص١٣٠

(٧)هجير عدنان زكي امين، الاقتصاد الدولي النظريات والتطبيقات، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠، ص، ص١٤٤-١٤٥

(٨)زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديد، الإسكندرية،٢٠٠٤، ص، ص٢٩٢-٢٩٨.

(9)احمد يحيى الرفيق، التجارة الدولية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، الطبعة الأولى، ٢٠١٢ ص ١٧١

(١٠)احمد بريهي علي، التجارة الخارجية في العالم بين عامين (٢٠٠٠ و٢٠٠٤) واتجاهات الامد البعيد، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، العدد التاسع والأربعون، ٢٠١٦، ص٢

١١-احمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز لدراسات الفقهية والاقتصادية، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢١

١٢- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، المفاهيم، والخصائص، النظريات الاستراتيجية، المشكلات، مطبعة البحيرة، مصر،٢٠٠٨، ص٧

١٣ إبراهيم منشورب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار المنهل اللبناني،٢٠٠٦، ص١٩-٢١١- عبد الموحد ١٢-١٤- إبراهيم أبو الحسن، التنمية وحقوق الانسان نظرة اجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦ ص١٢

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0الدولي.